توجهات لتطوير القطاع المالي لتعزيز قدرته التمويلية لمشاريع الشراكة

إعداد مشروع قانون للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير بيئة مواتية للاستثمار وفقا لأفضل الممارسات العالمية

■ ،، كتب / محمد راجح

من المقـرر أن يناقش مـجلس الوزراء عقب إجازة عيد الأضحى المبارك مشروع قـانون الشـراكـة بين القطاعين العـام والخـاص وذلك بعـد مـا شـارفت اللجنة المختصة على الانتهاء من إعداد مسودة القانون تمهيدا لمناقشته وإقراره بصيغته النهائية .

وتسـعى الحكومـة في هذا الإطار إلى إعداد قانون للشراكة بين القطاعين العام والخاص وفقا لأفضل الممارسات الدولية بهدف توفير بيئة ملائمة وشفافة ومواتية للأعمال والاستثمار .

كما تتضمن الإجراءات الحكومية في هذا الجانب وفقا لتقرير رسمي حديث صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي العمل على تطوير أداء القطاع المالي لتعزيز قدرته التمويلية لمشاريع الشراكة المقرر تنفيذها بين الحكومة والقطاع الخاص.

وقد تم الانتهاء من إعداد وتجهيز أربعة مشاريع للشراكة بين الجانبين في مجالات الكهرباء والمياه والطرق والسياحة .

ويشير التقرير إلى أنه سيتم استكشاف مختلف السبل والخيارات المتاحة لإيجاد قنوات مالية متعددة لتمويل مشاريع الشراكة وذلك بالتعاون مع المؤسسات المالية والجهات الدولية المانحة .

ويرى التقرير أن هناك حاجة ماسة لإيجاد تشريع قانوني ينظم الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمساهمة في خلق بيئة أعمال مواتية للاستثمارات ورؤوس الأموال ، وتعتزم الحكومة تسهيل عملية الإعداد لبرنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال إنشاء وحدة مركزية لمشاريع الشراكة تتبع وزارة التخطيط والتعاون الدولي تتولى وضع سياسة فاعلة ومدعومة على نطاق واسع لمشاريع الشراكة ، بالإضافة إلى العمل على تحديد الشروط التي بموجبها اختيار المشاريع المناسبة للشراكة ، وكذا تعزيز مفهوم الشراكة التنموية بين الطرفين وتقديم المساعدة الفنية للوزارات في ما يتعلق بتحديد وإعداد المشاريع التي سيتم طرحها للشراكة من خلال رفع المشروع المقترح واستراتيجية التنفيذ للمجلس الاقتصادي الأعلى للمصادقة عليه ومراجعته والبدء بعرض إجراءات تنفيذ المشروع .

ارتفاع عدد المشتغلين اقتصادياً إلى ٤,٧ مليون عامل

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

أكد تقرير رسمي أن سوق العمل حظي باهتمام متزايد خلال خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر التي أعطت التخفيف من الفقر والحد من البطالة الأولوية، وبرز ذلك من خلال ما تم توفيره من فرص عمل مؤقتة ودائمة للشباب القـادر على العـمل في مـخـتلف المشـروعـات الاسـتـثـمـارية التي ينفـذها الصندوق الاجـتـمـاعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة حيث ارتفاع في عدد المشـتـغلين اقـتـصـادياً ولا يشـمل هذا العـدد العـاملين بدون مـقـابل خـلال سنوات الخطة من ٤,٥٥٠,٠٠٠ عـــامـل في العـــام ٢٠٠٧ إلى ٤,٧٦٥,٠٠٠ عامل في العام ٢٠٠٨، وبنسبة ٤,٧ ٪ ، كـمـا أن هذه التـقـديرات التي قـام بهـا الجـهـاز المركزي للإحصـاء لعدد المشـتـغلين لم يراع فيـهـا عملية الاحتساب للمشاركة لهذا نجد أن الإدارة العامة للقوى البشرية بوزارة التخطيط قدرت عدد المشتغلين في العام ٢٠٠٧ بحوالي ٣٨٩٩٠٠٠ عامل ليـصلوا في العـام ٢٠٠٨ إلى ٣٩٨٢٠٠٠ عـامل،

وبالرغم من ذلك التـفـاوت ,إلا أن النمـو في عـدد المشتغلين يعود إلى عدة عوامل منها ترشيد النفقات غير الضرورية لصالح النفقات الاجتماعية والتنموية والتركـيز على تنفـيـذ مـشـروعـات شـبـكة الأمـان الاجتماعي.) انخفاضاً طفيفاً في معدلات البطالة

حيث انخفض المعدل من ١٦,٢٪ في العام ٢٠٠٤ إلى ١٥,٤٪ في العـام ٢٠٠٨، وهذه التـقـديرات لمعدلات البطالة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء تفاوتت مع تقديرات الإدارة العامة للقوى البشرية والتي قدرت نسبة البطالة في العام ٢٠٠٧ بحـوالي ١٥,٦٪ لتصل إلى ١٦٪ في العام ٢٠٠٨ وبالرغم من هذا الاخـتـلاف في مـعـدلات انـخـفـاض البطالة منذ العام ٢٠٠٤ إلا أن مـعـدل البطالة لا يزال مـرتـفـعـاً عند مـقـارنـتـه ببـعض مـعـدلات البطالة مع الدول المجاورة، ويعود ذلك إلى عدم كفاءة استيعاب سوق العمل لتنامي قوة العمل والذي يعود إلى عدة أسباب منها ضعف مخرجات التعليم وعدم ملاءمتها مع سوق العمل. إلى جانب مـحـدودية عـمـلـية التـدريب والتأهيل وضعف المهارات الفنية لقوة العمل الحالية التي تتميز بارتفاع نسبة الأمية فيها، وتسعى الحكومة لتشجيع عملية التدريب والتأهيل، والتوسع في فـتـح مـعـاهـد التـدريب والـتـعـليم الفني وكليات المجـتـمـع، وتشـجـيـع الصناعـة وتنمـيـة المشـاريـع الصغيرة والأصغر.

وأوضحت وزارة التخطيط أن عدد القوى العاملة في تزايد مستمر وارتفعت بمعدلات نمو سنوية قدرت بحوالي ٤,٤٪ فيما عدا العام ٢٠٠٥ حيث أظهرت نتائج مسح ميزانية الأسرة أن حجم القوى العاملة للعام ٢٠٠٥م ٤٩٤٥٠٠٠ عامل وبمعدل نمو ١٦,٥٪ لتصل إلى ٥٦٣٤٠٠٠عامل في العام ٢٠٠٨م.

ولفتت إلى أن القطاعات غير النفطية شـهـدت ارتفاعا في معدلات النمو خلال سنوات خطة التنمية إلا أن العـام ٢٠٠٨ شـهـد بعض التـراجع بنسـبـة ١,٣٩٪ ، ويعـود ذلك إلى عدة عـوامل منها تعـرض البـلاد لمواسم جـفـاف مما أدى إلى انـخـفـاض في مـعـدل نمو الناتج الزراعي بالإضـافـة إلى تراجع الناتج في بعض القطاعات الأخرى غير النفطية ,كما شـهـدت مـعـدلات نمو القـيـمـة المضـافـة للصناعات التـحـويلية حـالـة من الارتـفـاع والانـخـفـاض خـلال سنوات خطة التنمـية الثـانية والثـالثة حيث تراجع معدل النمو في سنة ٢٠٠٨ بحوالي ٢,٩٣ مقارنة مع معـدل النمو للعام ٢٠٠٧، ويعـود ذلك التـراجع في معدلات نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى عدة عوامل منها تخوف بعض من المستثمرين في التوسع والاستثمار في الصناعات التحويلية بالرغم من تشـجـيـع الحكومـة لأصـحـاب الأعـمـال بأهـمـيـة الاستثمار في قطاع الصناعة وغيرها من القطاعات الأخرى، فيمـا ارتـفـعـت نسـبـة مسـاهـمـة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٪، ويعود ذلك إلى تشـجـيـع الحكومـة لعمـلـيـة الاسـتـثـمـار في الصناعة حيث حقق العام ٢٠٠٧ والعام ٢٠٠٨ نسبة نمو بمقدار ٠,١٪ في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام ٢٠٠٦، وبالرغم من هذه النسبة المتواضعة في مسـاهـمـة الصناعـات التـحـويلية في الناتج المحلي الإجـمـالي إلا أنه يعـول في السنوات القـادمـة في تمويل ميزانية الدولة على القطاعات غير النفطية.

٣٨٦ مليون ريال إيرادات محافظة البيضاء حتى سبتمبر ٢٠١٠م

■ ،،البيضاء/سبأ

بلغ إجـمـالي الإيرادات المحلية والمشـتـركة بمـحـافظة البـيـضـاء خـلال الفـتـرة من يناير حـتـى سـبـتـمـبـر ٢٠١٠م أكـثـر من ٣٨٦ مليون ريال بزيادة ٤٦مليون ريال عن الفـتـرة المقـابلة من العـام الماضي.

وأوضح مـدير عـام الموارد الماليـة بالمحـافظة مـحـمـد أحـمـد القطاع لوكالة الأنبـاء اليمنية /سبأ/ أن الإيرادات المحلية بلغت خلال ذات الفترة ٢٢٣ مليون ريال فيما بلغت الموارد المشـتـركـة لنفس الفـتـرة ١٦٣ مليون ريال.

تمويل ٢٦٧ مشروعاً صغيراً بعدن

■ ،،عدن/سبأ

مـــول فـــرع صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصـغـيـرة بعـدن خـلال العـشـرة الأشـهـر الماضية من العام الجـاري ٢٦٧ مشـروعـاً صـغـيـراً مـدراً للدخل بقـيـمـة ٢١٢ مليـوناً و٥٦٥ ألف ريال.

وذكر مدير فرع الصندوق بعدن عدنان علي محـمـد حفيظ لوكالة الأنبـاء اليـمـنـيـة /سـبـأ/ أن المشـاريـع المـمـولة توزعت في مـجـالات الأنشطة الاقـتـصـادية الصـغـيـرة ووفـرت ألفـاً و٦٠٢ فرصة عمل.

تشمل المرحلة الاولى شراء اسطول نقل بري والاستثمار في مجال العقارات

هيئة البريد تدرس عدداً من الفرص لاستثمار أموال التوفير البريدي

■ ،،صنعاء/سبأ

ارتـفـعـت ارصـــدة صندوق التوفير البريدي خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠١٠م لتصل إلى ٢٢ مليـــاراً و٢٢٧ مليـــون ريال، بزيادة ٣ مليـــارات و٨٢٩ مليوناً عن نفس الفترة من العام ٢٠٠٩م وأوضح تقرير احصائي صـادر عن الهيئة العـامة للبريد أن عـدد حـسـابات المودعين في الصندوق ارتـفـع خـــلال نفس الفترة ليصل إلى ٤٤٤ ألفاً و٩٩ حساباً، مقارنة بـ٣٨١ ألفاً و٧٤٧ حسـاباً خـلال نفس الفـتـرة من العام ٢٠٠٩م.

وأرجع مدير عام الهيئة العامة للبـريـد والـتـوفـيـر الـبـريـدي عـبـداللطيف ابوغـانم الزيادة في الارصـدة والحـسـابات إلى منح مـودعي التـوفـيـر نسـبـة ارباح ١٥,٠١٥٪ العـام الماضي والذي كان له الاثر في زيادة الثقة لكثير من شرائح المجتمع.

وقال: جاءت النسبة المرتفعة انعكاسا لما حـقـقـتـه الهيـئـة من خلال اسـتـثـمـار أمـوال المودعين بشـكـل مـــبـنـي على أسس اسـتـثـمـاريـة اقـتـصـاديـة وتنمـويـة سليـمـة، ولفت إلى أن الهـيـئـة سـاهمت في خلق وتعزيز العملية الاقتصادية في البلد كون البريد اليـمـني يمثل بنـيـة تحـتـيـة اقتصادية للدولة ومجالاً خصباً في استثمار أموال المودعين.

ونوه ابو غـانم بأن الهـيـئـة تعـتـزم إعـداد خطة ترويجـيـة ودراســة فـرص جـديدة للاستثمار لتنمية موارد الهيئة.

وقال أن الخطة التي وضعتها الإدارة العـامة للصندوق للفترة القـادمـة تهدف إلى تحسين أداء الصندوق للعمل بكفـاءة أفضل توازي نفس السياسات المتبعة في البنوك المنافسة.

وأشـار إلى أنه يتم حـالـيـا اعداد خطة ترويجـية للصندوق وكذا عمل دراسة لإيجاد فرص جديدة لاستثمار اموال التوفير حيث تشمل المرحلة الأولى شراء اسطول نقل بري والاستثمار في مـجـال العـقـارات وغـيـرهـا من الاستثمارات.

وأوضح أن الخطة سـتـعـمـل على بحث فـــرص جـــديدة للاسـتـــثـــمـار لزيادة مـوارد الصندوق والهيئة وذلك من خلال تقـيـيم نشاط الصندوق والرفع بالاختلالات والمشاكل الموجودة.

وبين أنه سـيـتـم إنشـاء إدارة التمويلات لتنظيم إدارة تمويلات صندوق التـوفـيـر وكـذا إدارة مـراجـعـة حسـابات الصندوق، لافـتـا إلى أن خطة الصندوق تشـمـل رفـد الصندوق بكوادر جـديدة في المـجـال المـصـرفي والتسويقي.

وقال أن الصندوق سـيـعـمـل على فتح حساب لعملائه بالدولار لمن يرغب وكـذا فـتـح حـســاب الودائع الـثـــابـتـــة، وأنه يتم استكمال الإضافات والتعديلات الخاصة ببرنامج التوفير بهدف مـعـالجـة الخروقـات والمشـاكل الحـالـيـة والتـعـاقـد مع مـحـاسـب قانوني للصندوق.

مضيفا: إنه سيتم ربط ودمج نظام التـوفـيـر الـبـريـدي بنظام الحساب العام لصندوق التوفير البريدي لمراقبة حركة المناطق والمكاتب البريدية في نظام واحد كخطوة أولى.

ولفت إلى أنه سـيـتـم اعـداد اللائحـة التنظيمـيـة والهـيـكل التنظيمـي لصندوق التـوفـيـر بغـرض تنظيم أعـمـال الإدارة وتحديد المهام والاختصاصات وطبيعة بيانات المودعين آليا في دفاتر التوفير وكذا إعداد لائحة تنظيم منح المكافآت والحوافز للعـاملين في صندوق التـوفـيـر بدءا من الشباك وانتهاء بموظف الإدارة الـعـــامـــة للصندوق، وحسب تقرير الهـيـئـة العـامة للبـريـد والـتـوفـيـر الـبـريـدي، حصلت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» على نسـخـة منه، فـقـد ارتفع عدد عمليات الايداع خلال الفـتـرة من يناير إلى سبتمبر ٢٠١٠م، ليـصـل إلى ٤٧٢ ألفـاً و٥١١ عـمـلـية إيداع بقـيـمـة ٢٤ مليـاراً و٩٩٥ مليون ريال، مقارنة بـ٤٠٢ألف و٧٩٩ عـمـلـيـة ايداع خـلال نفس الفـتـرة من العـام ٢٠٠٩م بقيمة ١٩ ملياراً و٧٠٤ ملايين ريال.

وأشـار التـقـريـر إلى أن عـدد الحـسـابات الجـديدة بلغ خـلال نفس الفـتـرة ٤٢ ألفـاً و٤٣٩ حـسـاباً جـديداً، بزيادة ٧ آلاف و٦١ حساباً عن نفس الفترة من العام ٢٠٠٩م.